2000 02 10 0002 ر

مآسي المخطوفين والمفقودين اللبنانيين في اليوم الثالث لـ"اللقاء الأوروبي"

النهار

باريس – من بيار عطاالله:

اليوم الثالث من اعمال "اللقاء الاوروبي – المتوسطي الاول لعائلات المختفين قسراً في دول جنوب وشرق المتوسط" كان امس لبنانياً في معظمه، اذ تناول المشاركون اللبنانيون والعرب مآسي المخطوفين والمفقودين اللبنانيين الموزعين بين لبنان واسرائيل وسوريا. لكن المفاجأة تمثلت في وفد "الرابطة الليبية لحقوق الانسان" الذي عرض للمختفين قسراً في بلده و"حقوق الانسان التي تسقط ضحية المصالح الاقتصادية والسياسية ومنها قضية الامام السيد موسى الصدر (...)".

عقدت الجلسات في المعهد الدولي للادارة العامة في الدائرة الخامسة في محاذاة مجلس الشيوخ الفرنسي، وترأسها ممثل فرنسا السابق لدى الامم المتحدة وأحد واضعي شرعة الاعلان العالمي لحقوق الانسان السفير ستيفن هسل، يحوطه رئيس الفيديرالية الدولية لحقوق الانسان باتريك بودوان والامين العام انطوان برنارد، في حضور مستشار وزير الخارجية الفرنسي لحقوق الانسان فالنتان وممثلين لمنظمات حقوق الانسان العالمية والفرنسية وحشد من الشخصيات الحقوقية والمهتمة.

بعد كلمات لممثلي منظمات حقوق الانسان في سوريا والجزائر، ركز بودوان على "تفعيل المواجهة مع الحكومات للاعتراف بالمشكلة وكسر جدار الصمت الذي يحوط قضية المخطوفين والمفقودين قسراً، وهذا ما سنقوم به في حوض المتوسط (...)". وشدد على ضرورة تطبيق العدالة والمسؤولية الجنائية.

تلاه ممثل "الرابطة الليبية لحقوق الانسان" وليد عبد أحمد شارحاً الاختفاءات القسرية في ليبيا ومنها قضية المعارض الليبي الكيخيا الذي اختفى في مصر. وتطرق الى قضية الامام الصدر معلناً "انه يصعب على أسر الضحايا التعامل مع هذه المشكلات التي تتسبب بالكثير من الألم والمآسي وخصوصاً في ظل تقاطع المصالح السياسية والاقتصادية".

وشرح ممثل "مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني (لبنان)" المحامي جورج حداد في مداخلة قانونية الاختفاء القسري في لبنان، وحدده كالآتي: المخطوفون والمفقودون خلال الحرب والمعتقلون داخل السجون الاسرائيلية والسورية، واعتبر ان اللجنة التي شكلت اخيراً "لا تفي بالغرض لاعتبارات عدة اهمها انها لا تستطيع معالجة حال ١٧ الف مخطوف ومفقود في ستة اشهر (...) ولأن مجموعة مهمة من اصحاب القرار في لبنان وتحديداً الذين اصدروا قانون العفو عن جرائم الحرب اصبحوا مسؤولين (...)".

وطالب الأمين العام "للجنة دعم المعتقلين اللبنانيين اعتباطا" (سوليدا) وديع آنج المجتمع الدولي بتشكيل لجان تقصي حقائق للبحث في مصير المخطوفين والمفقودين خلال الحرب اللبنانية واولئك الموجودين في اسرائيل وسوريا.

ثم اكد مستشار وزير الخارجية الفرنسي لشؤون حقوق الانسان فالنتان "اهتمام فرنسا بقضية حقوق الانسان ودعمها المنظمات العالمية المعنية رغم الصعوبات التي تواجهها (...)".